تأثير بيئة الأعمال في الجزائر على الصادرات الصناعية (1988-2018)

The impact of the business environment in Algeria on manufactured exports (1988-2018)

د. هاني عبد المالك *

جامعة العربي التبسي - تبسة، hani.abdelmalek@univ-sba.dz

الاستلام: 22 /2020/02 القبول: 18 /2020/03 النشر: 30 /2020/04

ملخص:

لإبراز أثر بيئة الأعمال في الجزائر على الصادرات الصناعية في الفترة 1988-2018. تبين أن متغيرات بيئة الأعمال السياسية والقانونية، الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية والإلكترونية تتصف بالضعف والسلبية على العموم.

بالنتيجة وفقا لنموذج ARDL التطورات الحالية والمستقبلية التي تحدث في صادرات الجزائر من المصنوعات إلى الأسواق الأجنبية،تُبنى اقتصاديا على أساس ضعف القدرة الإنتاجية، فضلا عن المساهمة السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وضعف القدرة التنافسية للإنتاج والاقتصاد المحلي. لذلك لا بد أن تتحسن بيئة الأعمال في الجزائر، وينبغي رفع الأداء الإنتاجي، التنافسي والتسويقي لتحقيق نتائج إيجابية على مستوى التصدير الصناعي في الأجل الطويل، ومن الضروري إبرام اتفاقيات دولية جديدة متعددة الأطراف لرفع الفرص التصديرية الصناعية.

الكلمات المفتاحية: بيئة أعمال الجزائر؛ إنتاج صناعي جزائري؛ صادرات صناعية جزائرية؛ اقتصاد صناعي جزائري.

رموز **jel**: F18؛ F14؛ L6

Abstract:

To display the impact of the business environment in Algeria on manufactured exports (1988-2018). It turned out that the variables of the political, legal, cultural, social, economic and electronic business environment characterized by weakness and negativity in general.

As a result, according to the ARDL model, current and future developments occurring in Algerian manufactured exports are built economically on the basis of weak productive and competitive capacity and the negative contribution of foreign direct investment. Therefore, the business environment in Algeria must improve. And productive, competitive and marketing performance should be increased to achieve positive results at the level of manufacturing export in the long term. And it is necessary to conclude new international multilateral agreements to raise manufactured export opportunities.

Keywords: Algerian business environment; Algerian manufacturing production; Algerian manufacturing exports; Algerian manufacturing economy.

(JEL) Classification : F18; F14; L6

* المؤلف المراسل: **د. هاني عبدالمالك**، الإيميل: hani.abdelmalek@univ-sba.dz

1. مقدمة:

نظريا يمكن القول أن القدرات الإنتاجية والتنافسية والتسعيرية تؤثر بصورة كبيرة على الفرص التصديرية الصناعية وغيرها، كما أن متغيرات بيئة الأعمال سياسيا وقانونيا، ثقافيا واجتماعيا وإلكترونيا كذلك، تنعكس إما على تطور أو تراجع قيمة الصادرات الصناعية السنوية. لذلك تتوجه دراسة هذا الموضوع محل النقاش حول تحليل قيم المتغيرات الكمية في بيئة الأعمال الجزائرية، وإبراز تأثيرها على صادرات السلع المصنعة في حدود توفر البيانات في الفترة 1988-2018.

1.1. الإشكالية البحثية:

سيتم صياغة الإشكالية الآتية:

ما مدى تأثير متغيرات بيئة الأعمال الجزائرية على الصادرات الصناعية، في حدود توفر البيانات في الفترة 1988-2018 ؟

ويمكن طرح الأسئلة الثانوية التالية:

- ما مدى تأثير متغيرات بيئة الأعمال السياسية والقانونية، الثقافية والاجتماعية، والإلكترونية في الجزائر، على الصادرات الصناعية في حدود توفر البيانات في الفترة 1988-2018 ؟

- وما مدى تأثير متغيرات بيئة الأعمال الاقتصادية في الجزائر على صادرات السلع الصناعية في الفترة الزمنية للدراسة ؟

2.1. فرضيات الدراسة:

لدراسة إشكالية الدراسة سيتم اقتراح الفرضيات الآتية:

- يوجد ارتباط بين متغيرات بيئة الأعمال المتمثلة في مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر السيطرة على الفساد، أبعاد هوفستيد للثقافة الجزائرية وحجم السوق بدلالة تعداد السكان، فضلا عن بيئة الأعمال الإلكترونية بدلالة نسبة استعمال الانترنت، والتطور السنوي للصادرات الصناعية في حدود توفر البيانات في الفترة الزمنية للدراسة. ويرجع ضعف قيم صادرات المصنوعات، إلى ضعف وسلبية متغيرات بيئة الأعمال الجزائرية؛

- ويوجد ارتباط بين بيئة الأعمال الاقتصادية المتمثلة في القيمة المضافة في الإنتاج الصناعي، نسبة العاملين في قطاع الصناعة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومؤشر قيمة وحدة التصدير الجزائرية، والصادرات الصناعية في الأجلين القصير والطويل في الفترة 1988-2018. ويعود

انخفاض القيم السنوية للصادرات الصناعية الجزائرية، إلى ضعف القدرات الإنتاجية والتنافسية والتسعيرية للمؤسسات الجزائرية المصدرة، وللاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي.

3.1. منهجية الدراسة:

سيتم اعتماد المنهج الوصفي لتقييم متغيرات بيئة الأعمال للجزائر ية، وتوصيف العلاقة النظرية مع التطور السنوي للصادرات الصناعية واستخلاص النتائج لتعميمها، وكذا سيتم اعتماد المنهج التاريخي لتقييم القيمة الدنيا والقصوى، والمتوسط الحسابي للمتغيرات عبر سنوات الفترة الزمنية للدراسة، فضلا عن اعتماد المنهج التجريبي للوصول إلى تحقيق الفرضيات أو نفيها، وذلك بواسطة نموذج ARDL، لقياس تأثير متغيرات بيئة الأعمال الاقتصادية في الجزائر على صادرات السلع الصناعية.

4.1. أهمية البحث:

- جمع متغيرات ومؤشرات متفرقة "سياسية وقانونية، اجتماعية وثقافية، إلكترونية واقتصادية" عن الجزائر؛
- تقييم تأثير بيئة الأعمال على فرص التصدير الصناعي.

5.1. أهداف الدراسة:

- إبراز العلاقة بين متغيرات بيئة الأعمال السياسيةو القانونية، الثقافيةو الاجتماعية،الاقتصادية و الإلكترونية في الجزائر، والصادرات الصناعية؛
- تبيان تأثير متغيرات بيئة الأعمال الاقتصادية في الجزائر، على التطور الحالي والمستقبلي لقيم صادرات المصنوعات في العقود الثلاثة الماضية.

6.1. الدراسات السابقة:

يمكن ذ ِكر بعض الدراسات التي فيها بعض أوجه التشابه مع هذه الدراسة، في ما يلي:

- دراسة بن عربية مونية، (2015)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفية عمل التسويق الدولي على زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات. ومن أهم النتائج: أن المزيج التسويقي التصديري يعتبر جوهر الإستراتيجية التسويقية التصديرية، ويعتبر المحرك الرئيسي للمؤسسة.و اعتماد المؤسسة على التسويق الدولي يؤدي لزيادة صادراتها والدخول للسوق الدولي.

وتتمثل أوجه التشابه بين الدراستين في أن متغيرات البيئة التسويقية المحلية تؤثر على فرص تسويق السلع والخدمات في الأسواق الأجنبية، أما أوجه الاختلاف بين الدراستين تتمثل في التركيز على بعد التسويق الدولي، دون الإشارة إلى متغيرات ومؤشرات بيئة الأعمال وإبراز تأثيرها على الفرص التصديرية؛

- دراسة برواين شهرزاد، (2015)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات التي تؤثر على الصادرات الصناعية الجزائرية في الفترة 1990-2012، وذلك بواسطة طريقة المربعات الصغرى. ومن أهم النتائج: التأثير الطردي في الأجل الطويل لمتغيرات سعر الصرف الاسمي، والاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الخام، على الصادرات الصناعية، حيث لم تتطور قيمة صادرات المصنوعات الجزائرية في الفترة الزمنية للدراسة بسبب ضعف التسويق التصديري للسلع الصناعية.

وفيما يخص أوجه التشابه بين الدراستين، أن المتغيرات الاقتصادية في السوق الجزائرية المحلية، تؤثر على تطور قيمة صادرات المصنوعات، أما أوجه الاختلاف بين الدراستين تتمثل في التركيز على متغيرات البيئة الاقتصادية فقط، دون الإشارة إلى متغيرات البيئة السياسية والقانونية وغيرها؛

- دراسة فرحي محمد، بولعوينات حياة، (2015)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز السبل الواجب اعتمادها من المؤسسات الجزائرية لزيادة صادراتها، بواسطة وصف الوضعية التصديرية للمؤسسة الجزائرية. ومن أهم النتائج: أن ضعف وسلبية مؤشرات البيئة التسويقية في السوق المحلية، أدى إلى عدم قدرة العلامة التجارية المحلية على تلبية مواصفات الجودة وكسب المستهلك الدولي. ومن أهم التوصيات: ينبغي دعم الشراكة مع المؤسسات المختصة في تسويق المنتجات دوليا لاكتساب الخبرة التصديرية.

وتتمثل أوجه التشابه بين الدراستين في أن ضعف وسلبية البيئة التسويقية في السوق المحلية الجزائرية، هو السبب المباشر في ضعف فرص تصدير السلع والخدمات الجزائرية، في حين أن أوجه الاختلاف بين الدراستين تتمثل في التركيز على أثر البعد التسويقي، ودراسة الصادرات بشكل عام دون تخصيص الصادرات الصناعية والعوامل المؤثرة فيها في بيئة الأعمال المحلية.

2. تقييم متغيرات بيئة الأعمال الجزائرية:

سيتم تقييم بيئة الأعمال الجزائرية من خلال مؤشرات كمية في الفترة الزمنية للدراسة، في المجالات السياسية والقانونية، والثقافية والاجتماعية، الإلكترونية والاقتصادية، وذلك لغرض تحديد مستوى القدرات الإنتاجية والتنافسية والتصديرية للسلع الصناعية. ويبين الملحق 01 المقاييس الإحصائية لمتغيرات بيئة الأعمال في الجزائر في حدود توفر البيانات في الفترة 1988-2018، وفيما يلي تقييم لأهم المتغيرات:

1.2 مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر:

تُصنف بيئة الأعمال السياسية في الجزائر بدلالة مؤشر الاستقرار السياسي في حدود توفر البيانات في الفترة 1996-2018، ضمن المخاطر السياسية المتوسطة بشكل عام، حيث قُدر متوسط مؤشر الاستقرار

السياسي في هذه الفترة بـ 63,15%، مع تسجيل أدنى قيمة بـ 47% سنة 1998 بسبب تذبذب وضع البلاد نتيجة وجود نزاعات داخلية، وتسجيل أقصى قيمة بـ 74% سنة 2009، وذلك راجع لاستقرار الحكومة.

2.2 مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر:

تعتبر بيئة الأعمال القانونية في الجزائر بدلالة مؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة 1995-2018 في الغالب سوق ذات اقتصاد غير حر، حيثقُدر متوسط نسبة مؤشر الحرية الاقتصادية في هذه الفترة بـ 54,04 %، مع تسجيل أدنى قيمة بـ 44.7% في سنة 2018، وأقصى قيمة بـ 61% في سنة 2002. وبالرغم من بعض مساعي الخوصصة إلا أن الحكومة تهيمن على الاقتصاد والنشاط البنكيوتراقب السياسات، وأسواق رأس المال في الجزائر متخلفة، والنظام القضائي عموما ضعيف.

وقد دخلت اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، وتهدف اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى إنشاء وتطوير منطقة ازدهار مشتركة على المدى الطويل، وتشمل الاتفاقية جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية لتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60% مع المجموعة الأوروبية (Ministère Algérien du commerce, 2020). وفي إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1978 التحضير لاتفاقية منطقة التبادل العربي الحر، وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 من فيفري 1981 بتونس، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية، وكذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة (Ministère Algérien du commerce, 2020). غير أن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية غير متكافئة وفي اتجاه واحد ليس في صالح الجزائر، ومنطقة التبادل العربي الحر ضعيفة المستوى.

3.2 مؤشر السيطرة على الفساد في الجزائر:

قُدر متوسط درجة مؤشر مدركات الفساد في الجزائر في حدود توفر البيانات في الفترة 1996-2018 بـ 3,23 درجة من سلم 10 درجات، مع تسجيل أدنى قيمة بـ 2.6 درجة سنة 2003 وتسجيل أقصى قيمة بـ 5 درجات سنة 1996، وعليه فبيئة الأعمال القانونية في الجزائر بدلالة مؤشر مدركات الفساد في هذه الفترة ذات شفافية ضعيفة.

4.2 متغيرات البيئة الثقافية في الجزائر:

نظرا لعدم توفر كل قيم أبعاد هوفستد الخاصة بالثقافة الوطنية في الجزائر، يمكن القول أن أقرب ثقافة للجزائر هي ثقافة المغرب، وهذه الأخيرة تتوفر حولها كافة البيانات وبناءً على هذا التقارب الثقافي سيتم اعتماد بعض قيم المغرب، واعتبارها تتوافق مع قيم الجزائر، والأمر يتعلق بقيم أبعاد (مؤشر مسافة السلطة، الفردية مقابل الجماعية ودرجات تجنب عدم اليقين).

وبما أن الثقافة تتغير ببطء شديد، يمكن اعتبار بيئة الأعمال الثقافية بدلالة أبعاد هوفستد للثقافات الوطنية ثابتة لعشرات السنين، لذلك يلاحظ كما في الملحق 02 أن بُعد مؤشر مسافة السلطة قُدر بـ (70 درجة من 120 درجة)، أي أن الجزائر مجتمع هرمي ولها درجة عالية نسبيا على بعد السلطة، وهذا يعني أن الأفراد يقبلون نظاما هرميا يكون فيه لكل شخص مكان، والسلطة مركزية في الشركات والحكومة. وبُعد النزعة الفردية مقابل الجماعية قُدر بـ (46 درجة من 120 درجة)، بالنتيجة ثقافة مجتمع الجزائر تميل إلى الجماعية أكثر، ويعتبر مجتمع جماعي،وهذا جانب مهم في بيئة الأعمال التجارية للاتصال وبناء علاقات جديرة بالثقة وطويلة الأمد، بالإضافة إلى التركيز على الشعور بالانتماء واحترام التقاليد. في حين أن بُعد درجات تجنب عدم اليقين قُدر بـ (68 درجة من 120 درجة)، وبالتالي فالجزائر لديها تفضيل كبير لتجنب عدم اليقين،والأفراد لديهم الحاجة للعمل الجاد والدقة والالتزام بالمواعيد، والحاجة القوية إلى وضع قواعد ونظم قانونية من أجل هيكلة الحياة، غير أن الامتثال لهذه القوانين ضعيف (Hofstede, 2020).

وقُدر بُعد التوجه طويل المدى بـ (26 درجة من 120 درجة)، وهي درجة متدنية للثقافة الجزائرية، والأفراد لديهم قصر نظر تجاه المستقبل، ولديهم قيمة عالية لاحترام التقاليد المستقاة من الماضي وللواجبات تجاه المجتمع، والتركيز على تحقيق نتائج سريعة.

5.2 تعداد سكان الجزائر:

يمكن التعبير عن بيئة الأعمال الاجتماعية في الجزائر بدلالة تعداد السكان الإجمالي في الفترة 1988-2018، وباعتبار تعداد السكان مؤشر على حجم السوق، وأن كل نسمة من الممكن أن تساهم في عمليات الإنتاج، فإن حجم السوق الجزائرية بدلالة تعداد السكان الإجمالي يعرف التطور المستمر من سنة إلى أخرى، من 24 مليون نسمة سنة 1988 إلى أكثر من 42 مليون نسمة سنة 2018، بزيادة نصف مليون نسمة كل سنة تقريبا. وهو عدد منخفض إذا ما قورن بمساحة الجزائر وطبيعة اقتصادها. كما أن إنتاجية الفرد منخفضة

بدليل عدم التنويع في إنتاج السلع والخدمات، لذلك فعدم الاستثمار في المورد البشري إنعكس بالسلب على فرص الجزائر لتصدير إنتاجها إلى الأسواق الأجنبية.

6.2 العاملون في الصناعة الجزائرية:

قُدر متوسط النسبة المئوية لعدد العاملين في الصناعة الجزائرية من إجمالي المشتغلين في الفترة 1988-2018 بـ 27,53%، مع تسجيل أدنى قيمة سنة 2003 بـ 24,68%،و أقصى قيمة سنة 2016 بـ 31,18%. وإذا ما قورنت قيمة متوسط النسبة المئوية لعدد العاملين في الصناعة الجزائرية مع قيمة متوسط عدد العاملين في القطاع الصناعي في الأرجنتين، مصر، ماليزيا وتركيا في نفس الفترة الزمنية على سبيل المقارنة، فقد سجلت القيم 24,56؛ 22,81؛ 30,15؛ 24,77% على التوالي. بالنتيجة عدد العاملين في القطاع الصناعي الجزائري يعتبر مقبول نسبيا.

7.2 القيمة المضافة في قطاع الصناعة في الجزائر:

بالرغم من توفر الموارد الطبيعية في السوق الجزائرية من معادن وطاقة وغيرها، إلا أن هدف الإنتاج والتصدير إلى الأسواق الأجنبية لم يتحقق بعد، لأن السوق الجزائرية لا تتوفر على فرص لتصدير السلع الصناعية. ويتبين أن متوسط القيمة المضافة في قطاع الصناعة في الجزائر في الفترة 1988-2018 قُدر بـ 48,8 مليار دولار أمريكي، ويمثل المتوسط الحسابي السنوي للقيمة المضافة في قطاع الصناعة ما يقارب 45% من المتوسط الحسابي السنوي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة. مع تسجيل القيمة 19,1 مليار دولار أمريكي سنة 1994 كأدنى قيمة، وتسجيل أقصى قيمة سنة 2012 بـ 100 مليار دولار أمريكي. وإذا ما قورنت قيمة متوسط الإنتاج الصناعي الجزائري مع قيمة متوسط إنتاج البرازيل، المغرب، كوريا الجنوبية وفرنسا في نفس الفترة الزمنية على سبيل المقارنة، فكانت تلك القيم كما يلي: 270؛ 16,7؛ 279؛ 390 مليار دولار على التوالي. بالنتيجة متوسط الإنتاج الصناعي الجزائري يعتبر منخفض، والقدرة الإنتاجية الجزائرية منخفضة.

و غم ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الصناعة نتيجة الإنعاش الاقتصادي بين سنة 2000 وسنة 2010، إذ سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو بلغ 4.12% بشكل سنوي، إلا أن ذلك لم يكن كاف بالنظر للقدرات الحقيقية التي من المفروض يملكها هذا القطاع، بسبب تدهور المناخ الاستثماري، خاصة في الجانب التمويلي والإداري (عطاالله، 2016، ص ص 96-97 بتصرف). وقطاع الصناعة في الجزائر في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمثل الذي شهدته البلاد خلال الفترة 2000-2014، كان أدائه ضعيفا خارج

قطاع المحروقات، ودون المستوى المطلوب والمسطر له، مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة، على الرغم من أن القطاع الصناعي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المستدام (عمارة، 2016، ص 239 بتصرف).

8.2 الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

قُدر متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر بـ 933 مليون دولار أمريكي في الفترة 1988-2018، مع تسجيل أدنى قيمة سنة 2015 بـ 538 مليون دولار أمريكي سالبة وأقصى قيمة سنة 2009 بـ 2,75 مليار دولار أمريكي، وإذا ما قورنت قيمة متوسط الاستثمار الوافد إلى الجزائر مع قيمة متوسط الاستثمار الوافد إلى الدول المختلفة في نفس الفترة الزمنية، فإن الدول التالية: الأرجنتين، نيجيريا، ماليزيا وتركيا سجلت القيم 6,86؛ 3,22؛ 5,98؛ 7,2 مليار دولار أمريكي على التوالي. وبالتالي تدفق الاستثمارات إلى الجزائر منخفض جدا، ومساهمته في رفع القدرة الإنتاجية المحلية ستكون منخفضة جدا.

وتعود قيمة الاستثمارات الوافدة السالبة سنة 2015 إلى انكماش نشاط الشركات الأجنبية في السوق الجزائرية، بمعنى أن أحد العناصر الثلاثة للاستثمار الأجنبي المباشر (رأس المال، الأرباح المعاد استثمارها، أو القروض داخل الشركات)، هو عنصر سلبي ولا تعادله مبالغ إيجابية من العناصر المتبقية، وهذه ما يسمى بالاستثمار العكسي أو عدم الاستثمار (Unctad, 2020).

وقد أخضع التعديل الذي حمله قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة 49/51 لصالح الطرف الجزائري، حيث لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة، وقد وردت العديد من التعديلات على قانون ترقية الاستثمار في قوانين المالية أو القوانين التكميلية لها، حيث حاولت كلها إعطاء المزيد من المزايا للمستثمر الوطني والأجنبي، وخصوصا للمستثمرين في القطاع الصناعي (نورة، 2017، ص ص 348-349 بتصرف). وبالنتيجة فهذه القاعدة تثبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والقطاع الصناعي.

9.2 مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للاقتصاد الجزائري:

قُدر متوسط مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للقوة الشرائية للدينار الجزائري بالنسبة للشركاء والمنافسين التجاريين في الفترة 1988-2018 بـ 127,08، على اعتبار أن سنة الأساس للرقم القياسي للمؤشر (2010 = 100)، مع تسجيل أدنى قيمة سنة 2018 بـ 93,27، وأقصى قيمة سنة 1988 بـ 303,82، ويمكن مقارنة قيمة متوسط المؤشر في الجزائر مع قيمة متوسط المؤشر في البرازيل، المغرب، ماليزيا وفرنسا في نفس الفترة

الزمنية، فكانت القيم كما يلي: 85,04؛ 103,76؛ 104,38؛ 102,41 على التوالي. وبالتالي قيمة المؤشر في الجزائر مرتفعة، ومنه القدرة التنافسية للإنتاج الجزائري منخفضة.

10.2 مؤشر قيمة وحدة التصدير الجزائرية:

قُدر متوسط مؤشر قيمة وحدة التصدير الجزائرية في الفترة 1988-2018 بـ 176,97، على اعتبار أن سنة الأساس للرقم القياسي للمؤشر (2000 = 100)، مع تسجيل أدنى قيمة بـ 55 في سنة 1998، وتسجيل 418,71 في سنة 2012 كأقصى قيمة، وإذا ما قورنت قيمة متوسط المؤشر في الجزائر مع قيمة متوسط المؤشر في البرازيل، مصر، كوريا الجنوبية وتركيا في نفس الفترة الزمنية على سبيل المقارنة، فإن القيم كانت كالآتي: 138,39؛ 160,08؛ 109,07؛ 133,41 على التواليوبالتالي أسعار سلة السلع الجزائرية المُصدرة مرتفعة.

11.2 حركة نقل الحاويات في الموانئ الجزائرية:

قُدر متوسط عدد الحاويات المنقولة في الموانئ الجزائرية في حدود توفر البيانات في الفترة 2000-2018 بـ 881635 حاوية، مع تسجيل أدنى قيمة بـ 200050 حاوية في سنة 2007، وأقصى قيمة بـ 1465800 حاوية في سنة 2018، وبالنسبة لقيمة عدد الحاويات في الموانئ الجزائرية مقارنة مع متوسط قيمة عدد الحاويات في موانئ الأرجنتين، مصر، ماليزيا وفرنسا في الفترة 2000-2018 فقد عرفت القيم: 1591343؛ 5212496؛ 16552549؛ 4833414 حاوية على التوالي. وبالتالي القدرة اللوجيستية للاقتصاد الجزائري منخفضة.

12.2 نسبة استخدام الإنترنت في الجزائر:

قُدر متوسط نسبة استخدام الإنترنت في الجزائر في الفترة 1994-2018 بـ 13,07%، مع تسجيل أقصى قيمة سنة 2018 بـ 59,58%، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالأرجنتين، المغرب، كوريا الجنوبية وفرنسا مثلا، اللتان تسجلان النسب 25,06؛ 26,35؛ 52,64؛ 41,11% على التوالي، وبالتالي بيئة الأعمال الإلكترونية في الجزائربدلالة نسبة استخدام الإنترنت ضعيفة.

13.2 صادرات الجزائر الصناعية:

قُدر متوسط الصادرات الصناعية الجزائرية في الفترة 1988-2018 بـ 815 مليون دولار أمريكي، مع تسجيل أدنى قيمة بـ 239 مليون دولار أمريكي سنة 1994، وتسجيل أعلى قيمة بـ 2,1 مليار دولار أمريكي سنة 2014، وإذا ما قورنت قيمة متوسط الصادرات الصناعية الجزائرية مع قيمة متوسط الصادرات الصناعية

للأرجنتين، مصر، ماليزيا وتركيا في نفس الفترة الزمنية، فقد عرفت القيم: 12,2؛ 5,72؛ 87,4؛ 57,6 مليار دولار أمريكي على التوالي. وبالتالي القدرة التصديرية للصناعة الجزائرية ضعيفة جدا.

وقد تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث خصصت موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين، في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة، تقوم بإنتاج سلع أو تقدم خدمات، ومجالات الإعانة تتمثل في أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية... (Ministère Algérien du commerce, 2020).

وتعاني المؤسسة الجزائرية من الضعف التسويقي، وعدم استيعاب المسيرين لتقنيات التسويق ومنافعه، من تمكين المؤسسات من غزو الأسواق العالمية،والمساعدة على استغلال الفرص المتاحة (حياة، 2015 ، ص ص 123-124 بتصرف).

ولقد عمدت الجزائر على بعث النمو في الفترة 2001-2004، وذلك من خلال إطلاق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وفق مخصصات مالية لدعم النمو الاقتصادي، والذي جاء في عن طريق التوسع في الإنفاق لارتفاع سعر النفط الجزائري، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي يقارب 7 مليار دولار أمريكي. وقد شهد النمو الاقتصادي في الفترة 2001-2004 تحسن على العموم، لذلك تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الفترة 2005-2009، بهدف تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط (مراس، 2015، ص ص 32-33 بتصرف).

وفي مرحلة الإنعاش الاقتصادي سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو إيجابي بشكل سنوي، إلا أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع سياسة الإنعاش الاقتصادي، بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي، مما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي (عطالله، 2016، ص ص 96-97 بتصرف).

ويلاحظ حسب الملحق 03 أن الصادرات الصناعية الجزائرية سنة 2017، تتمثل في الزجاج، منتجات صيدلانية، الأسمدة، الورق، منتجات مشكلة من الحديد، الأسلاك والكابلات، أجهزة الإضاءة، الأثاث وغيرها. وقدقُدر المتوسط الحسابي السنوي للصادرات الصناعية الجزائرية بنسبة 2 %، من المتوسط الحسابي السنوي لصادرات السلع والخدمات الإجمالية الجزائرية في الفترة 1988-2018.

3. أثر بعض متغيرات بيئة الأعمال الاقتصاديةالجزائرية على الصادرات الصناعية:

سيتم دراسة أثر بعض متغيرات بيئة الأعمال الاقتصاديةالجزائرية على الصادرات الصناعية في الفترة 1988-2018، وفقا لنموذج ARDL، كما يلي:

$$Mexp = f(\alpha, Vaman, FDI, Rex, Exuv) \ldots(1)$$

حيث: α: الصادرات الصناعية الثابتة أو الابتدائية؛

Mexp: الصادرات الصناعية الجزائرية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي؛

Vaman: القيمة المضافة في قطاع الصناعة الجزائرية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي؛

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي؛

Rex: مؤشرسعر الصر ف الفعلي الحقيقي في الجزائر، سنة الأساس 2010 = 100؛

Exuv: مؤشر قيمة وحدة التصدير الجزائرية، سنة الأساس 2000 = 100.

مع العلم أن البيانات السنوية لهذه المتغيرات مصدرها قاعدة بيانات البنك الدولي، وسيتم إدخالها باللوغاريتم في برنامج EViews 10.

1.3 الاختبارات الإحصائية لنموذج الصادرات الصناعية:

يمكن إيجاز أهم الاختبارات الإحصائية للنموذج في ما يلي:

- تبين من خلال اختبارات جذر الوحدة أن كل متغيرات النموذج مستقرة عند الدرجة الأولى I(1) وفق اختبار (PP) عند مستوى المعنوية 5%، ماعدا متغير مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي استقر عند مستواه الأصلي I(0)، ّورغم أن المتغيرات مستقرة عند الدرجة I(0) وI(1) فذلك لا يمنع حسب Pesaran أن توجد علاقة توازنية طويلة الأجل" (Moore, 2007, No page numbering) ؛

- وفي البيانات السنوية من الأفضل عدم أخذ عدد فترات إبطاء كبير. "لذلك من منطلق ما يسمى بالمتأخرة الحسابية، أي أنه كلما زادت فترات الإبطاء، يقل التأثير على المتغير التابع تدريجيا حتى ينتهي أثره بشكل كامل" (هاني، 2014، ص 230)، سيتم اعتماد أقصى فترات إبطاء يساوي (2)؛

- ويبين الملحق 04 مخرجات نموذج الصادرات الصناعية عند مستوى معنوية 5%، أن أنسب فترات الإبطاء هي فترة واحدة حسب كل المعايير، إلا أن اختبار الحدود عند أنسب فترات إبطاء فترة واحدة (1) للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة، يُسفِر عن عدم وجود تكامل مشترك، لذلك استلزم الأمر اعتماد أقصى فترات إبطاء (2) لإبراز إمكانية وجود العلاقة طويلة الأجل، ليكون أفضل نموذج ممكن ARDL(1, 2, 2, 1, 0).

حيث توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، لأن اختبار الحدود أبرز أن قيمة F المحسوبة (F ≈ 4.51) أكبر من الحد الأعلى (4.22) وذلك عند مستوى معنوية 5%. ويتبين أن معامل حد التصحيح سالب ومعنوي، وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج؛

- ومن الملاحظ أن: F الحسابية كبيرة قيمتها (29.96) أكبر من الجدولية من جدول فيشر. فضلا عن أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Fisherمعدومة، و عليه يكون للنموذج معنوية كلية في تفسير الصادرات الصناعية الجزائر ية في الفترة 1988-2018؛

- وتتوفر البواقي على الخصائص اللازمة، مثلما هو مبين في الملحق 04، حيث أن البواقي تتوزع طبيعيا، ولا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، كما أن تباين البواقي متجانس. كذلك يوضح منحنى CUSUM Test ومنحنى CUSUMSQ Test أن المقدرات ثابتة خلال الفترة الزمنية للدراسة، والمتغيرات مستقرة عبر الزمن، وعليه نموذج ARDL أمثل لأن يقدر علاقة طويلة الأجل بين الصادرات الصناعية الجزائرية، وكل من المتغيرات المفسرة في الفترة 1988-2018، لذلك سيتم قبول النموذج إحصائيا.

وبالنتيجة نموذج الصادرات الصناعية الجزائرية حسب نموذج ARDL بيَّن الآتي:

- تكون الصادرات الصناعية الثابتة إلى الأسواق الأجنبية عندما ينعدم تأثير كل المتغيرات المستقلة موجبة الإشارة (58.42) ومعنوية، بمعنى أنه بغض النظر عن تأثير متغيرات بيئة الأعمال الاقتصادية، تتوفر الجزائر على الحد الأدنى من فرص تصدير المصنوعات إلى الأسواق الأجنبية، على سبيل التمثيل المنتجات الصيدلانية، الأسمدة، منتجات مشكلة من الحديد، الأسلاك والكابلات، الأثاث وغيرها،و النسبة المئوية لصادرات المصنوعات من صادرات السلع والخدمات الإجمالية في الجزائر على الرغم من انخفاضها الكبير، إلا أن قيمتها تتزايد بوتيرة منخفضة؛

- ويتبين من الملحق 04 أن معامل التحديد المصحح في النموذج مرتفع، وقدر بـ 91.18% بين الصادرات الصناعية الجزائرية ومتغيرات بيئة الأعمال الاقتصادية المتمثلة في ضعف القدرات الإنتاجية والتنافسية والتسعيرية، وتبقى نسبة 8.82% تفسرها أسباب، بواقي ومتغيرات بيئة الأعمال السياسية والقانونية، الثقافية والاجتماعية، الإلكترونية والاقتصادية في الجزائر، وهو ما يتوافق مع الفرضيتين الأولى والثانية؛

- وظهر من خلال العلاقة طويلة الأجل أن صادرات السلع الصناعية ترتبط سلبيا بالقيمة المضافة في القطاع الصناعي، بمعنى أنه إذا زاد الإنتاج الصناعي بـ 01%، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الصادرات الصناعية بـ 3,25%، وهذه العلاقة السلبية لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي، ويمكن أن يكون السبب في أن

الزيادة في الإنتاج الصناعي المحلي لا تقابلها زيادة في الصادرات الصناعية، وهي زيادة سلبية لا تعزز من الصادرات، ويقتصر تسويقها في السوق المحلية فقط، بالنتيجة المُنتَج الصناعي المحلي يفتقد إلى إستراتيجيات تصديرية فعالة، بمعنى أن القدرة الإنتاجية وحدها لا تكفي لاستغلال فرص التصدير خارج السوق المحلية. كما أن الصادرات الصناعية ترتبط سلبيا بالاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أنه إذا زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 01%، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الصادرات الصناعية بـ 0,1%، وهذه العلاقة السلبية لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي، ولكن عمليا الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي الجزائري بطيء المردود من جهة، ومن جهة ثانيةتعزيز إنتاجية الشركات المحلية، وتعزيز كفاءتها التصديرية،التسويقية و التكنولوجية، يأخذ وقت ليستجيب للتأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الزيادة السنوية البطيئة والضعيفة في قيمة تدفقات رؤوس أموال الشركات الأجنبية، يقابلها التذبذب في قيمة الصادرات الصناعية السنوية؛

- أيضا ترتبط صادرات السلع الصناعية إيجابيا بمؤشر قيمة وحدة التصدير، بمعنى أنه إذا زاد المؤشر بـ 01%، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الصادرات الصناعية بـ 3,59%، وهذه العلاقة الإيجابية لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي، على اعتبار أنه نظريا إذا زاد سعر وحدة التصدير تقل فرصة تصديرها، ويمكن أن يعود ذلك إلى تلازمية الزيادة في كل من الأسعار والطلب على السلع الأجنبية، وفي التبادل التجاري الدولي تتعد التكاليف وتختلف العملات من بلد إلى آخر، كما يخضع تسعير الصادرات إلى سياسة تسعيرية يتفق من خلالها المستورد والمصدر على سعر معين. في حين أن مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي غير معنوي ولا يفسر التطور المستقبلي للصادرات الصناعية الجزائري، ذلك أن الإنتاج الصناعي الوطني غير تنافسي؛

- وقد أسفرت العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل على أن صادرات السلع الصناعية الجزائرية، ترتبط سلبيا بالقيمة المضافة في قطاع الصناعةفي الفترتين (t-1) و(t-2)، بمعنى أنه إذا زاد الإنتاج الصناعي بـ 01% في سنة ما، فإن أثر هذه الزيادة في خفض الفرص التصديرية الصناعية، يكون بعد سنة وبعد سنتين بنسبة 1,65؛ 0,4% على التوالي، وهذه العلاقة السلبية نفس نتيجة الأجل الطويلو لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي. كما أن الصادرات الصناعية ترتبط سلبيا بالاستثمار الأجنبي المباشرفي الفترة (t-1)، بمعنى أنه إذا زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 01% في سنة ما، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الصادرات الصناعية بعد سنة بـ 0,02%، وهذه العلاقة السلبية تتوافق مع نتيجة الأجل الطويل،وإذا زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (t-2) بـ 01% في سنة ما، فإن ذلك يؤدي إلى تطور إيجابي للصادرات الصناعية بعد سنتين بـ 0,02%؛

- وترتبط صادرات السلع الصناعية الجزائرية إيجابيا بمؤشر سعر الصرف الفعليفي الفتر ة (t-1)، بمعنى أنه إذا زاد المؤشر بـ 01% في سنة ما، فإن أثر هذه الزيادة في رفع الفرص التصديرية الصناعية، يكون بعد سنة بنسبة 0,66%، وهذه العلاقة الإيجابية لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي، لأنه عند ارتفاع قيمة المؤشر ترتفع الأسعار النسبية للصادرات وتنخفض تنافسية السلع المحلية المصدرة مقارنة بالسلع الأجنبية؛

- وبأخذ التأثير المنطقي بعين الاعتبار، يعتبر ضعف القدرة الإنتاجية في القطاع الصناعي الأكبر تأثيرا في الأجلين الطويل و القصير على الصادرات الصناعية الجزائرية، وعليه فالتطورات الحالية والمستقبلية التي تحدث في صادرات الجزائر من المصنوعات إلى الأسواق الأجنبية،تُبنى اقتصاديا على أساس ضعف القدرة الإنتاجية، فضلا عن المساهمة السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وضعف القدرة التنافسية للإنتاج والاقتصاد المحلي، كما أن الصادرات الصناعية في السنوات الماضية لا تؤثر على الصادرات الصناعية الحالية كمتغير تابع في الأجل القصير، ذلك أن الاتفاقيات التجارية بين الجزائر والدول الأخرى لتصدير المنتجات الصناعية الوطنية غير إيجابية وتصب في صالح الدول الأخرى. وبالنسبة لمعامل التصحيح فهو سالب ومعنوي (-0,67)، وبالتالي فسرعة تعديل الاختلالات تقدر بـ 67% خلال مدة زمنية مقدارها سنة، والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن في العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، بمعنى أن معادلة الصادرات الصناعية الجزائرية تتطلب مرور سنة ونصف (1/0,67=1,5) لتعديل الخطأ والوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

4. الخاتمة:

دلّت دراسة هذا الموضوع على أن متغيرات بيئة الأعمال في الجزائر تتسم بالضعف و السلبية،و هو سبب مشكلة انخفاض القيم السنوية لصادرات السلع الصناعية في الفترة 1988-2018.

1.4. النتائج:

ويمكن إيجاز أهم النتائج فيما يلي:

- سياسيا الاستقرار السياسي في الجزائر متوسط،وقانونيا الجزائر في الغالب سوق ذات اقتصاد غير حر، والسوق الجزائرية ذات شفافية ضعيفة بسبب تفشي الفساد الإداري والمؤسسي،وثقافيا الجزائر بلد ذو مجتمع يقبل نسبيا هرمية السلطة في المؤسسات، ومتوسط الميل إلى الجماعية، ولديه تفضيل لتجنب عدم اليقين، والأفراد لديهم قصر نظر تجاه المستقبل، و اجتماعيا حجم السوق الجزائرية منخفض بدلالة تعداد السكان إذا ما قورن بمساحة الجزائر وطبيعة اقتصادها، ومن ثم يوجد انخفاض في الموارد البشرية، وإلكترونيا متوسط استخدام

الإنترنت ضعيف جدا، لذلك فبيئة الأعمال الإلكترونية ضعيفة وبطيئة، وهو ما يتوافق مع الفرضية الأولى، ويتوافق مع نتائج دراسة فرحي محمد، بولعوينات حياة، (2015) من حيث تأثير بيئة الأعمال المحلية؛

- واقتصاديا رغم أن نسبة العمال في القطاع الصناعي من إجمالي المشتغلين مقبول نسبيا، ولا تزيد عن 27,53% سنة 2018، غير أن القيمة المضافة في قطاع الصناعة ضعيفة، وكذلك فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف ولا يساهم في التصدير الصناعي، ومتوسط مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي مرتفع، ويفسر ضعف القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي المحلي، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة برواين شهرزاد، (2015)، من ناحية تأثير متغيرات بيئة الأعمال الاقتصادية، أيضاتعتبر أسعار سلة السلع الجزائرية المُصدرة مرتفعة، لأن مؤشر قيمة وحدة التصدير مرتفع، وذلك يعود بالأساس إلى ارتفاع سعر النفط –السلعة الأساسية التي تصدرها الجزائر-، ويعتبر مؤشر حركة نقل الحاويات في الموانئ الجزائرية منخفض، وهذا يدل على ضعف توزيع السلع شحنا وتفريغا من وإلى السوق الجزائرية، ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف الاندماج في التجارة الدولية، بالنتيجة كانت الصادرات الصناعية الجزائرية ضعيفة النمو وهو ما يتوافق مع الفرضية الثانية.

2.4. التوصيات:

وفقا للنتائج المتوصل إليها من الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- يجب أن تتحسن بيئة الأعمال في الجزائر سياسيا وقانونيا، ثقافيا واجتماعيا، إلكترونيا واقتصاديا، لتحقيق نتائج إيجابية على مستوى التصدير الصناعي في الأجل الطويل، ومن المهم تحفيز قطاع الصناعة أكثر لأن المشكلة تتمثل في ضعف القدرة الإنتاجية والتنافسية، ويمكن ذلك من خلال الاعتماد على حق الامتياز (الفرنشايز)، المشاريع المشتركة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة... وغيرها من الاستراتيجيات التي تساهم في رفع أداء الإدارة، ونقل الخبرات والمساهمة في المراحل الإنتاجية والتسويقية، لكي ترتفع القدرة الإنتاجية والتصديرية للصناعة المحلية أو العلامة التجارية المحلية؛

- ومن الضروري إعادة النظر في اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ومنطقة التبادل العربي الحر، اللتان ليستا في صالح الجزائر، لذلك من المهم إبرام اتفاقيات دولية جديدة متعددة الأطراف لرفع الفرص التصديرية الصناعية.

5. المراجع والهوامش:

1. commerce, M. A. (s.d.). *A- grande zone arabe de libre échange*. Consulté le 09/02/2020, sur Ministère Algérien du commerce: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange

2. commerce, M. A. (s.d.). *L'accord d'association avec L'Union européenne*. Consulté le 09/02/2020, sur Ministère Algérien du commerce: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association
3. commerce, M. A. (s.d.). *Fonds spécial pour la promotion des exportations (FSPE)* . Consulté le 09/02/2020, sur Ministère Algérien du commerce: https://www.commerce.gov.dz/ar/b-aide-pour-l-exportation
4. Hofstede, G. (s.d.). *Hofstede dimensions of national cultures*. Consulté le 16/02/2020, sur Hofstede-insights: https://www.hofstede-insights.com/country-comparison/morocco/
5. Moore, T. (2007). *India's emerging financial market - A flow of funds model* (Vol. 1st edition). Routledge, London - United Kingdom.
6. Unctad. (s.d.). *FDI flows*. Consulté le 15/02/2020, sur Unctad : https://unctad.org/en/Pages/DIAE/Investment%20and%20Enterprise/FDI_Flows.aspx
7. السعيد بريكة، نور الهدى عمارة .(2016) .الصناعة خيار استراتيجي لتنويع وإخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبدالحميد بن باديس - مستغانم(11) *06* .، ص 239 بتصرف.
8. بن مسعود عطاالله .(2016) .النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2015.*مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي* ،(10) *06* ، 97-96 بتصرف.
9. دبوش عبد القادر، بيري نورة .(2017) .أثر قاعدة 51-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة2000–2015 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضر – بسكرة(02) *11* .، ص ص 349-348 بتصرف.
10. عبدالرزاق بني هاني .(2014) .*القياس الاقتصادي - الانحدار البسيط والمتعدد*) *2* المجلد الطبعة الأولى .(عمان – الأردن :دار وائل للنشر والتوزيع.
11. فرحي محمد، بولعوينات حياة .(2015) .الاعتماد على العلامة التجارية لرفع صادرات المؤسسة الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف.(13) *11* .
12. محمد مراس .(2015) .دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف .VAR *مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد – بشار* ،(02) *01* ، ص ص 33-32 بتصرف.

6. ملاحق:

الملحق 01: المقاييس الإحصائية لمتغيرات بيئة الأعمال في الجزائر في حدود توفر البيانات في الفترة 1988-2018

	Mean	***Max***	***Min***	***Obs***
Psi (%)	63,15	74	47	20
Efi (%)	54,04	61	44,7	24
Cci (Degree)	3,23	5	2,6	20
Net (%)	13,07	00,00	59,58	26
Pop (pop)	32725193	42228429	24443467	31
Manw (%)	27,53	31,18	24,69	28
Vaman ($)	4,88E+10	1E+11	1,91E+10	31
Fdi ($)	9,33E+08	2,75E+09	-5,38E+08	31
Rex (2010=100)	127,08	303,82	93,27	31

Exuv (2000=100)	176,97	418,71	55	31
Cont (container)	881635	1465800	200050	14
Mexp ($)	8,15E+08	2,10E+09	2,39E+08	31

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10 من خلال الاعتماد على المصادر التالية:

1. World bank, **Governance Index,** 07/02/2020
https://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/PRS.xlsx
2. The Heritage Foundation, **Index of economic freedom**, 11/02/2020
https://www.heritage.org/index/explore
3. Transparency International (TI), **Corruption Perceptions Index CPI**, 09/02/2020
https://www.transparency.org/research/cpi/overview
4. World bank, **World Development Indicators,** 06/02/2020
https://databank.albankaldawli.org/data/source/world-development-indicators

الملحق 02: أبعاد هوفستد لثقافة الجزائر

الوحدة: درجة من سلم 120 درجة

الأبعاد	مؤشر مسافة السلطة (*PDI*)	الفردية مقابل الجماعية (*IDV*)	درجات تجنب عدم اليقين (*UAI*)	التوجه طويل المدى (*LTO*)
الدرجات	70	46	68	26

Source: Geert Hofstede, **Dimensions of national cultures data matrix,** 11/02/2020
http://geerthofstede.com/research-and-vsm/dimension-data-matrix/

الملحق 03: صادرات الجزائر من السلع الصناعية سنة 2017

القسم 5 (المواد الكيماوية)
المذيبات النفثا (زيوت من تقطير قطران الفحم)
الزجاج المسطح والمبلل
الأدوية، حفاظات الأطفال، منتجات صيدلانية غير الأدوية
مزيل الروائحالجسم ومضادات التعرق، عطور وتواليت
الأسمدة
المذيبات والمخففات العضوية
مشتقات مسلفنة، المنترنة والمنترزة من الهيدروكاربونات.
مصنوعات ومنقوشات من الجبس
المبيدات الحشرية والقوارض ومبيدات الفطريات ومبيدات الأعشاب والمواد المماثلة
القسم 6 (السلع المصنعة الأساسية)
جلود الأغنام المدبوغة، جلود مدبوغة من قشرة الأغنام، جلود محضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف
الفلين المضغوط، السدادات من الفلين الطبيعي
الورق والورق المقوى، بقايا ومخلفات الورق، أغلفة من الورق والورق المقوى، الكتب والكتيبات والمواد المطبوعة المماثلة
الحديد المنصهر الخام الغير مسبك، منتجات مدرفلة من حديد أو صلب غير سبائكي
القسم 7 (الآلات ومعدات النقل)
آلات الغسيل
سفن الرحلات البحرية والسفن السياحية وغدرها من السفن

المماثلة لنقل الأشخاص أو البضائع
أجهزة استقبال التلفزيون
لأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات العاز لة للكهرباء
نفايات وخردة البطاريات
أجهزة ؛هر بائية للهاتف أو التلغراف
البطاقات الذكية
أصناف من روبنيتيرز وأجهزة مماثلة
آلات وأجهزة للحشو أو الإغلاق أو التقطيع أو وضع العلامات، زجاجات السد، ـالر ار، والأنابيب والحاويات المماثلة
أجزاء من آلات الحفر
أجزاء من الغسالات
أجهزة الطرد المركزي ؛أجزاؤها
تشكيلة من الثلاجات والمجمدات والحافظات الثلاجات المنزلية
القسم 8 (سلع مصنعة متنوعة)
أجهزة الإضاءة (نما في ذلك الأضواء) وأجزاؤها، أجهزة الطهي الغازية وصواني التدفئة
أثاث المجمدات، حافظات من نوع الخزانة، أثاث من مادة البلاستيك، فراشي وفراشي للطلاء، التغطية بالحساء، الطلاء بالورنيش، السجاد وأغطية الأرضيات من المنسوجات
أقمشة شاش

Source: Agence Nationale de Développement de l'Investissement, ***Exportations hors hydrocarbures***, 10/02/2020
http://www.andi.dz/PDF/import-export/2017/EXPORTATIONS%20HORS%20HYDROCARBURES%202017%20ar.pdf

الملحق 04: مخرجات نموذج الصادرات الصناعية الجزائرية

اختبار فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LMEXP LVAMAN LFDI LREX LEXUV
Exogenous variables: C
Date: 02/16/20 Time: 09:35
Sample: 1988 2018
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-60.28549	NA	6.21e-05	4.502448	4.738188	4.576279
1	24.47256	134.4438*	1.04e-06*	0.381203*	1.795647*	0.824189*
2	47.03693	28.01094	1.45e-06	0.549177	3.142324	1.361318

نموذج ARDL للأجل الطويل

اختبار ARDL Bounds للتكامل المشترك

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.515257	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	29	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

نموذج تصحيح الخطأ المقيد ECM للأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LMEXP)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/16/20 Time: 10:02
Sample: 1988 2018
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LVAMAN)	-1.655622	0.518608	-3.192437	0.0050
D(LVAMAN(-1))	-0.403864	0.181753	-2.222052	0.0393
D(LFDI)	-0.025414	0.007575	-3.354945	0.0035
D(LFDI(-1))	0.019823	0.007893	2.511414	0.0218
D(LREX)	0.662941	0.301202	2.200988	0.0410
CointEq(-1)*	-0.672823	0.114355	-5.883619	0.0000

R-squared	0.768628	Mean dependent var	0.055986
Adjusted R-squared	0.718329	S.D. dependent var	0.325876
S.E. of regression	0.172951	Akaike info criterion	-0.489625
Sum squared resid	0.687977	Schwarz criterion	-0.206736
Log likelihood	13.09956	Hannan-Quinn criter.	-0.401028
Durbin-Watson stat	2.386463		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVAMAN	-3.255426	1.188440	-2.739243	0.0135
LFDI	-0.103230	0.034556	-2.987293	0.0079
LREX	-0.549182	0.426218	-1.288501	0.2139
LEXUV	3.596392	1.043434	3.446687	0.0029
C	86.83021	24.41725	3.556102	0.0023

EC = LMEXP - (-3.2554*LVAMAN -0.1032*LFDI -0.5492*LREX + 3.5964 *LEXUV + 86.8302)

التوزيع الطبيعي للبواقي

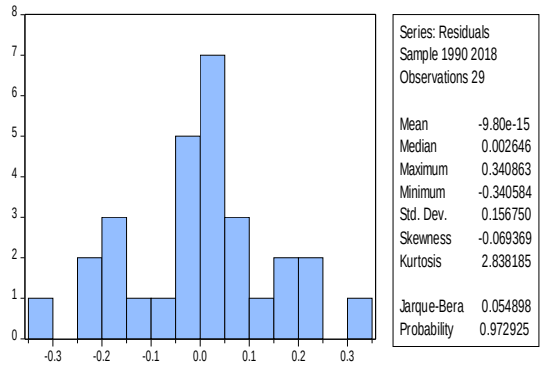

نموذج ARDL

Dependent Variable: LMEXP
Method: ARDL
Date: 02/16/20 Time: 09:55
Sample (adjusted): 1990 2018
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LVAMAN LFDI LREX LEXUV
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 162
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LMEXP(-1)	0.327177	0.162959	2.007730	0.0599
LVAMAN	-1.655622	0.716534	-2.310598	0.0329
LVAMAN(-1)	-0.938566	0.369200	-2.542158	0.0204
LVAMAN(-2)	0.403864	0.239428	1.686788	0.1089
LFDI	-0.025414	0.011990	-2.119658	0.0482
LFDI(-1)	-0.024218	0.014338	-1.689079	0.1085
LFDI(-2)	-0.019823	0.011159	-1.776395	0.0926
LREX	0.662941	0.488373	1.357448	0.1914
LREX(-1)	-1.032444	0.410167	-2.517128	0.0215
LEXUV	2.419734	0.625373	3.869268	0.0011
C	58.42133	14.92469	3.914407	0.0010

R-squared	0.943327	Mean dependent var	20.35588
Adjusted R-squared	0.911843	S.D. dependent var	0.658448
S.E. of regression	0.195502	Akaike info criterion	-0.144797
Sum squared resid	0.687977	Schwarz criterion	0.373832
Log likelihood	13.09956	Hannan-Quinn criter.	0.017631
F-statistic	29.96138	Durbin-Watson stat	2.386463
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

اختبار تجانس البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.080332	Prob. F(1,26)	0.7791
Obs*R-squared	0.086245	Prob. Chi-Square(1)	0.7690

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.820839	Prob. F(2,16)	0.1939
Obs*R-squared	5.376763	Prob. Chi-Square(2)	0.0680

اختبار إستقرارية معلمات النموذج

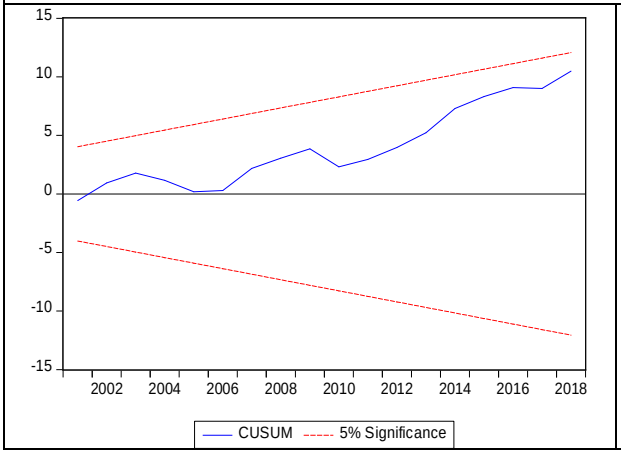

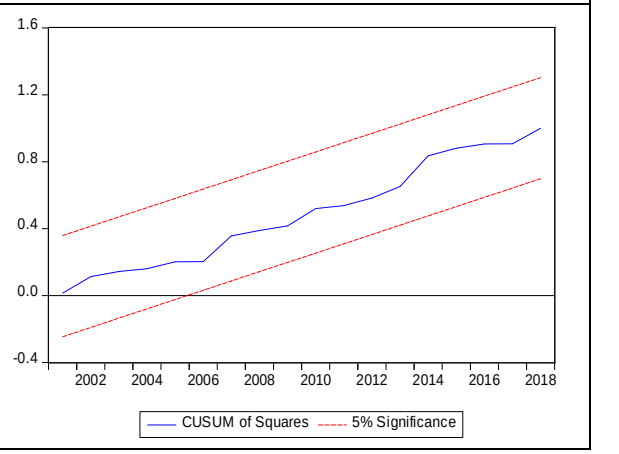

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10